دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي
دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك

م. تانيا قادر عبد الرحمن
جامعة كركوك

الخلاصة

يعد الائتمان المصرفي جزء لا يتجزءا من العمل المصرفي . فالمصارف أصبحت اليوم تقوم بمنح القروض والتسهيلات لعملائها وذلك لكون الائتمان المصرفي يعد من أهم مصادر التمويل التقليدية بالنسبة للشركات الطالبة لها إما البنك فتهدف من وراء منح الائتمان إلى تحقيق الربح . وتشع مشكلة الدراسة في جانبين أساسيين.

الأولى : هل إن التحليل المالي للقوائم المالية للشركات طالبة الائتمان دور في اتخاذ القرار الائتماني **والثانية : هل إن للتحليل المالي للقوائم المالية للشركات طالبة الائتمان دور في تشخيص عوامل القوة** والضعف في القوائم إما فرضية الدراسة تمثلت في الفرضية الرئيسية الآنية وهي وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين التحليل المالي للقوائم المالية وبين تشخيص عوامل القوة والضعف في تلك القوائم عند فتح قرار الائتماني ويأتي أهمية البحث من أهمية النشاط الائتمان الذي تمارسه المصارف وأهمية التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني وفي تشخيص عوامل الضعف والقوة في القوائم المالية .هذا ويهدف البحث إلى إبراز الدور الذي يحتله التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرار الائتماني على مستوى المصارف وكذلك معرفة أهم العوامل المؤثرة في تشخيص نقاط الضعف والقوة في تلك القوائم وقد توصل إلى مجموعة من الاستنتاجات ومنها ازدياد أهمية التحليل المالي في تشخيص مجموعة العوامل المؤثرة تأثيرا مباشرا في تشخيص القوائم المالية من حيث ضعفها وقوتها ووجود علاقة طردية بين الاعتماد على التحليل المالي للقوائم المالية للشركات طالبة الائتمان وبين قياس المخاطر الائتمانية قبل منح الائتمان إما التوصيات فتمثلت بضرورة تطبيق التحليل المالي على القوائم المالية للشركات طالبة الائتمان عند اتخاذ القرارات الائتمانية وكذلك تشجيع المصارف عموما والمصارف في مدينة كركوك خصوصا على زيادة الاهتمام بالتحليل المالي بشكل عام مع ضرورة إدخال الموظفين ومخولي الائتمان في دورات تدريبية وبشكل متواصل وذلك لمواكبة التطورات التي تحدث في مجال عملهم .

ABSTRACT

Bank credit is part of banking business. Banks are today the granting of loans and facilities for the customers to the fact that bank credit is one of the most important traditional sources of financing for companies requesting them to either the bank aims behind the granting of credit to make a profit. The problem of the study responses in two essentialtrends.

The first is whether the financial analysis of the financial statements of companies requesting credit role in the decision-making credit and the second is the financial analysis of the financial statements of companies requesting credit role in the diagnosis of strengths and weaknesses in the menus the hypothesis of the study was the major premise immediate is the presence of a relationship of significance between the financial analysis of the financial statements and the diagnosis of strengths and weaknesses of these lists when you open the decision to credit comes the importance of research of the importance of the activity of credit practiced by the banks and the importance of financial analysis when deciding the credit in the diagnosis of vulnerability and strength in the financial statements. This research aims to highlight the role that occupied by financial analysis of financial statements in decision-making credit at banks, as well as knowledge of the most important factors in the diagnosis of the strengths and weaknesses in these lists have reached the search to a set of conclusions, including the growing importance of financial analysis in the diagnosis of group factors have a direct impact in the diagnosis of the

financial statements in terms of weakness and strength and the presence of a positive relationship between reliance on financial analysis of the financial statements of companies requesting credit and the measurement of credit risk before granting credit either recommendations One was the need to apply financial analysis on the financial statements of companies requesting credit when making credit decisions as well as encourage banks in general and banks in the city of Kirkuk, especially on the increase attention to financial analysis in general with the need to enter credit Mjuli staff and in training courses and continuously in order to keep pace with developments in their field.

المقدمة :

يعد موضوع التحليل الائتماني من المواضيع الحيوية في النشاط المصرفي لما له من دور في اتخاذ القرار الائتماني ويعود ذلك الى تعاظم دور اسواق رأس المال والدخول الى عالم العولمة وظهور مايسمى بالخصخصة وتلجأ المصارف الى هذا النوع من التحليل بقصد تخفيض الخسائر التي قد تتعرض لها بسبب القروض والائتمانات المتعثرة وقد تم تقسيم البحث الى خمسة محاور وكما يأتي :

المحور الأول : التحليل المالي (المفهوم ، الأهداف والأغراض،الأستعمالات،الطرق واللأدوات،الأساليب الحدبثة)

المحور الثاني : القوائم المالية (المفهوم ، الأنواع ، عوامل الضعف والقصور في القوائم المالية)

المحور الثالث : الائتمان المصرفي (المفهوم ،المبادئ والأساسيات ، العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني)

المحور الرابع : الجانب الميداني (تحليل ومناقشة استمارة الاستبانة)

المحورالخامس : الاستنتاجات والتوصيات

مشكله الدراسة :- يعد التحليل المالي للقوائم المالية ذات أهمية بالغه في مختلف المنشات لاسيما في المصارف عند قيامهم بمنح الائتمان المصرفي إذ لم تعد مقتصرة على تقييم الأداء فحسب بل تتعدى ذلك ليشمل جوانب أخرى وعليه فان مشكلة الدراسة تتمحور حول النقاط الآتية :

1- هل للتحليل المالي للقوائم المالية دور في اتخاذ قرار الائتمان .

2- هل للتحليل المالي للقوائم المالية دور في تشخيص عوامل القوة والضعف في تلك القوائم عند اتخاذ القرار الائتماني .

فرضية الدراسة : بنا ء" على مشكلة الدراسة وأهدافها تم صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

- توجد علاقة ذات دلالة معنوية تبيّن التحليل المالي للقوائم المالية وبين تشخيص عوامل القوة والضعف عند فتح القرار الائتماني.

وتنشق هذه الفرضية إلى فرضيتين فرعيتين:
الأولى توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التحليل المالي للقوائم المالية وبين تشخيص عوامل القوة في تلك القوائم عند اتخاذ القرار الائتماني.
الثانية : توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التحليل المالي للقوائم المالية وبين تشخيص عوامل الضعف في تلك القوائم عند اتخاذ القرار الائتماني.

منهجية الدراسة : – اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لأنه الأكثر ملائمة لطبيعة هذا البحث فهو يتيح المجال لجمع البيانات وتصنيفها وعرضها بأسلوب وصفي. مما يساعد على تحديد معالم المجتمع الإحصائي ووصف واقع التحليل المالي في المصارف المختارة في مدينة كركوك عند اتخاذ القرار الائتماني فضلا عند استخدام أسلوب المقابلة الشخصية في تعبئة بيانات استمارة البحث مع المسئولين والمخولين بمنح الائتمان .

أهداف البحث :
1–إبراز الدور الذي يحتله التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرار الائتماني على مستوى المصارف .
2–معرفة أهم العوامل المؤثرة في تشخيص عوامل قوة القوائم المالية.
3–معرفة أهم العوامل المؤثرة في تشخيص عوامل ضعف القوائم المالية

أهمية البحث :
تنبع أهمية البحث من أهمية التحليل المالي للقوائم المالية في تشخيص عوامل القوة والضعف في تلك القوائم وعليه يمكن القول إن أهمية البحث يستمد من الاعتبارات الآتية :
1–أهمية نشاط الائتمان الذي تمارسه المصارف.
2– أهمية التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني .
3– أهمية التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في تلك القوائم .
4– عدم وجود دراسة مماثلة سبق وان أجريت في مدينة كركوك بهذا الخصوص .

مجتمع وعيشة الدراسة
يتكون مجتمع الدراسة من عينة من المصارف الحكومية والتجارية العاملة في مدينة كركوك والمتمثلة ب(9) مصارف خمسة منها حكومي والباقي تجاري وكما يأتي:

مصرف الرشيد فرع ا حزيران /حكومي مصرف بغداد/تجاري

مصرف الرافدين الفرع الرئيسي/حكومي مصرف نينوى/تجاري
مصرف الرافدين فرع الجمهورية/حكومي مصرف الوركاء/تجاري
مصرف الزراعي /حكومي مصرف الشرق الاوسط للأستثمار/تجاري
مصرف الرشيد فرع اطلس/حكومي

إما عيشة الدراسة فهم مسئولي ومخولي منح الائتمان في تلك المصارف المختارة .

المحور الأول
التحليل المالي (المفهوم ، الأهداف والأغراض،الأستعمالات،الطرق واللأدوات،الأساليب الحديثة)

أولا": مفهوم التحليل المالي : يعد التحليل المالي للقوائم المالية من المواضيع ذات الأهمية البالغة باعتباره أداة هامة يمكن من خلاله إن يصل المحلل المالي إلى الدقة في اتخاذ القرارات وذلك من خلل التعرف على الجوانب الايجابية واستغلالها أحسن استغلال وتشخيص جوانب القصور ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة مستقبلاً وبما يساهم في ترشيد اتخاذ القرارات.

كما ويعرفه (الشمري,54،2010) بأنه : معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة لتقييم المشروع القائم او المراد تطويره وتوسيعه وتشخيص المشاكل لاتخاذ القرارات المستقبلية والتخطيط لها في ظل ظروف عدم التأكد.

ويعرف أيضا (خبابه , ص 38) بأنه عبارة عن قراءة ودراسة وترجمة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية ثم تحليلها لفهم مضمونها الذي يعكس المركز المالي والنقدي وربحية المنشاة (خبابة , 1997, 38)

ويرى البعض(Benton,1983,347) بأنه تشخيص الوضع المالي الحالي والماضي للوحدة الاقتصادية بقصد اعطاء مؤشرات عن وضعها المستقبلي .

كما ويعرف ايضا" بانه عملية يتم من خلالها استكشاف او اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد اهمية وخواص الانشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر اخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم اداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات . (مطر،3،2006)

ومما سبق يمكن إن تعرف التحليل المالي: بأنه عبارة عن مجموعة الإجراءات والعمليات يستخدم لأجل الحكم على أداء المنشاة وتقيمها وذلك بالاعتماد على البيانات المستخرجة من القوائم المالية لتلك المنشاة بقصد اكتشاف عوامل الضعف والقصور في تلك القوائم وكذلك عوامل القوة فيها وبما يساهم في ترشيد اتخاذ القرارات المناسبة .

ثانيا" : أهداف وأغراض التحليل المالي

إن التحليل المالي كأي فرع من فروع المعرفة الإنسانية يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والأغراض تختلف باختلاف الغرض أو الهدف الذي يسعى إليه المحلل المالي. فمثلا عندما يكون الغرض من التحليل معرفة نتيجة عمل المنشاة في الحاضر وما سيكون عليه في المستقبل فان الموضوع ينصب على معرفة ربحية المنشاة والعوامل المؤثرة على حجم المنشأة . أما أذا كانت الغاية من التحليل المالي هو تقديم تسهيلات ائتمانية أو مصرفية والذي هو موضوع بحثنا فان التحليل سوف ينصب على معرفة قدرة المنشاة على تسديد التزاماتها بالمستقبل من خلال دراسة العلاقة بين الأصول ومدى قدرة المنشاة تغطية التزاماتها خلال فترة معينة .(الحيالي ،2009، 14)

وعليه فان التحليل المالي يهدف إلى تحقيق الأغراض الآتية (النعيمي والتميمي ،2008, 21)

1- تقييم الوضع المالي والنقدي للمنشأة .

2- تحديد الأنحرافات وذلك من خلال مقارنة الأداء الفعلي عن المخطط وتشخيص أسبابها .

3- تقييم نتائج قرارات الاستثمار والتمويل .

4- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية .

5- تحديد الفرص المتاحة إمام المنشاة والتي يمكن استثمارها .

6- التنبؤ باحتمالات الفشل المالي الذي تواجه المنشأة .

7- تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة والجديدة على حد سواء وبناء التوقعات خلال الفترة الزمنية القادمة (قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل) للمحافظة على السيولة اللازمة للمشاريع القائمة والجديدة وتحقيق فوائض مالية مستمرة (الشمري ،55،2010)

ومما سبق يمكن القول إن التحليل المالي يستخدم لأغراض وأهداف كثيرة وبما يساهم في تلبية أهداف المنشاة سواء كان في حالة اتخاذ قرارات مالية من حيث الحصول على الأموال أو استخدام لهذه الأموال أو لأغراض تقرير منح الائتمان حيث يوضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات الائتمانية المختلفة .

كما ويشير البعض الى اهمية التحليل المالي في اطار التوجه الاستراتيجي للتحليل المالي بأنه اصبح باستطاعة مدراء المنشأت بان ينظروا للمستقبل من خلال التحليل المالي وذلك بهدف الحصول على على تصورات واضحة عن الظروف المالية للمنشأة كما اصبح بأمكان المحللين بأن يدخلو متغيرات لانهاية لها في تحليلاتهم باستخدام البرامجيات الحديثة (Steve, 2000, 2)

ثالثا" : استعمالات التحليل المالي للقوائم المالية

هناك العديد من الجهات التي تهتم بالوضع المالي للمنشاة ومن وجهات نظر مختلفة وبالتالي يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها (www.aazs.net)

1- التحليل الائتماني ((credit analysis : يقوم بهذا النوع من التحليل المقرضون بهدف معرفة قدرة المقترض على السداد والوفاء بالتزاماته المالية تجاه المقترض وتقييم هذه العلاقة والعمل على بناء القدرات المرتبطة بهذه العلاقة .

2- التحليل الاستثماري (investment analysis) : يستعمل هذا النوع من التحليل في تقييم الاستثمارات في أسهم المنشاة واسند القرض وبالتالي تقييم المنشات.والذي يعود بالفائدة على كل من أفراد المؤسسة ويعتبر التحليل الاستثماري من أفضل التطبيقات العملية التي يقوم بها المستثمرون .

3- تحليل الأداء (performance analysis): يستعمل هذا التحليل في تقييم أداء المؤسسة الذي يعتمد على تقييم نوعيتها وكفاءتها في أدارة موجوداتها وتوازنها المالي وهذا لا يتم ألا من خلال استخدام أدوات التحليل المالي.

4- التخطيط (planning): وقد يتعرض المؤسسات إلى ذبذبات مستمرة في أسواقها الأمر الذي يتطلب منها إعداد الخطط الكفيلة

لمواجهة هذه التغيرات ووضع تصور لاداء الشركة المستقبلي والمتوقع استرشادا بالإدارة السابقة لها.

5- التحليل لغرض اتخاذ القرارات المالية والرقابة المالية: هناك ارتباط بين كل من قرار الاستثمار والقرار المالي. إن وضع الخطة المالية وتنفيذها يؤدي إلى إجراء تحليل مالي لدراسة العناصر الآصول ودراسة سياسة التمويل الذاتي إما فيما يتعلق بالرقابة المالية فكما هو معلوم أن الرقابة على السياسة المالية تهدف إلى معرفة الشروط اللازمة لتحقيق التوازن المالي ومستوى الربحية في المنشأه وان الرقابة على تنفيذ خطة الاستثمار والتمويل هي الطريقة الوحيدة التي إلى التحليل المالي الحقيقي. (حسون ، بدون سنة ، 283-284)

وعليه نلاحظ إن للتحليل المالي العديد من الاستعمالات سواء كانت لأغراض إدارة المنشأة أو لغرض الجهات الخارجية . ويلاحظ إن كل جهة من هذه الجهات سواء كانت داخلية أم خارجية تستعين بالتحليل المالي في اتخاذ قراراتها . فالمصارف وهي جهة خارجية بالنسبة للمنشأة طالبة الائتمان تستعين بالقوائم المالية لتلك المنشأة لأغراض تحليلها ومن مختلف الجوانب بهدف تفسير الأرقام التي تحتويها هذه القوائم وتحويلها إلى مفاهيم يمكن أن تستند أو تستدل من خلالها اتخاذ قراراتها إذ يمكن من خلال التحليل المالي الوقوف على الجوانب (العوامل) السلبية في هذه القوائم ومن ثم تشخيص العوامل الايجابية والاعتماد عليهما في اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح الائتمان من عدمه .

رابعا" : طرق وأدوات التحليل المالي للقوائم المالية

يستخدم التحليل المالي في المنشات بشكل عام والمصارف بشكل خاص لمعرفة ما إذا كان العميل قادر على الوفاء بالتزاماته في المستقبل أم لا فتحليل القوائم المالية يتم لمعرفة أو تقدير قدرة العميل الحالية والمستقبلية تجاه التزاماته وعليه فان المحلل المالي يستخدم مجموعة من الطرق والأدوات التي تفيده في معرفة الوضع المالي للمنشأة طالبة الائتمان ومن ابرز هذه الأدوات والطرق:

1- النسب المالية : وهي عبارة عن أدوات التحليل المالي والتي تظهر العلاقة بين بنود الميزانية أو بين بنود الميزانية وبنود قائمة الدخل كما وتساعد هذه النسب في دراسة الموجودات وقياس درجة المديونية للمنشأة وكذلك تقدير التوازن بين درجة السيولة النقدية والالتزامات المترتبة على المنشأة وتستخدم النسب المالية من قبل كل من إدارة المنشأه والمقرضين والمستثمرين وغيرهم اذ ينصب اهتمام المقرضين على درجة سيولة المنشأة

وقدرتها على الوفاء بالتزاماته وحجم التدفقات النقدية ودرجة الأستقرار فيها عندما يكون القرض طويل الأجل ومن هذا المنطلق فانه يهتم بتحليل ودراسة رأس المال ومصادر التمويل واستخدامات الأموال ودرجة الربحية .
(حسون ، بدون سنة ،293)

2- قائمة حركة الأموال : تستخدم هذه القائمة لدراسة التدفقات الماضية من اجل معرفة استخدامات الأموال والطريقة التي يتم بها تمويل تلك الاستخدامات ويتم إعداد هذه القائمة حسب الحاجة المطلوبة من قبل المحلل المالي إذ يمكن إعدادها بموجب طريقتين الأول إعداد قائمة حركة الأموال على الأساس النقدي (قائمة التدفقات النقدية) والتي تقتصر على المدفوعات والمقبوظات النقدية من والى الصندوق فقط والثاني إعداد قائمة حركة الاموال على اساس رأس المال العامل والذي يتحدد بزيادة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة كما ويتحدد التغير في رأس المال العامل بمقدار ما يطرأ عليه من زيادة أو نقص من سنة إلى أخرى ويستفاد من هذه القائمة في معرفة قدرة المنشأ على الوفاء بالتزاماتها وقروضها قصيرة الأجل والتخطيط قصير المدى . (العمار ،1997، 47)

فضلاً عن الأسلوبين الشائعين هناك من يستعرض طرق تحليل القوائم المالية في أربعة طرق رئيسية وهي (النعيمي ، 2010،216)

1- التقييم البسيط Simple Evaluation : تعتمد هذه الطريقة على خبرة وموضوعية المحلل ويتم على أساس مجموع المبالغ فقط وبعد أن يتم تجميع القوائم مختلفة فان المحلل يمتلك صورة عن ثلاثة إلى خمسة سنوات مما ينتج تقييم سريع للمنشأة وتعد استخدام هذه الطريقة ذات خطورة كبيرة في حالة عدم امتلاك المحلل الخبرات والمهارات المناسبة وعليه لا يصح استخدام هذا الأسلوب أو الطريقة من قبل المحلل المبتدأ .

2- النسب المئوية المقارنة Percentage Comparison : بموجب هذه الطريقة يتم تحويل كل فقرة في القائمة إلى نسبة مئوية من مجموع الأصول والخصوم وحق الملكية وكذلك بالنسبة لقائمة الدخل حيث يتم اعتبار صافي المبيعات نسبة مئوية 100% والفقرات الأخرى يتم حسابها نسبة مئوية من المبيعات ويطلق على هذا الأسلوب طريقة نسبة 100% ومن الجدير بالذكر أن استخدام هذه الطريقة تكون أكثر وضوحاً مما هي عليه فيما لو تم اعتماد أرقام المبالغ فقط حيث إن ارتفاع مبالغ الفقرات الواردة في القوائم المالية قد يقابله انخفاض في النسبة المئوية والعكس صحيح وهذا يكون أكثر وضوحاً بالنسبة للمحلل المتيقظ ذو الخبرة .

3-قائمة التغير المالي في المركز المالي Statement of Changes in financial Position

4-يعتمد هذه الأسلوب أو الطريقة على البديهية المحاسبية بان الزيادة في أي وصل يجب إن يصاحبه انخفاض في أصل أخر أو زيادة في الخصوم وحق الملكية إن هذه القائمة تظهر فيما إذا قامت المنشأة بزيادة خصومها وذلك بشرائها أصول ثابتة إضافية لاستثمار اكبر مخزون أو لأغراض أخرى كما إن التحليل يمكن أن يكشف أيضا عن سياسات مقسوم غير مرضية وعدم الحكمة في التعامل مع الفوائض. بناء عليه فأنها ستظهر فيما أذا كانت المنشأة مستمرة في دفع مقسوم أرباح في الوقت الذي تتكبد فيها خسائر.

5-تحليل النسب : وتعد هذه الطريقة أكثر انتشاراً إذ من خلال هذه النسب يمكن للمحلل الائتماني أن يصل إلى معلومات أكثر دقة فمثلاً هل يمكن اعتبار المنشأة التي تبيع سلع بقيمة مليون دينار في السنة هي منشأة ناجحة ؟ وللوصول إلى إجابة دقيقة للسؤال أعلاه لابد من الاستفادة بالنسب المالية التي تسهل من عملية تفسير علاقات الموازنة أو التناسبية واتجاه المنشأة يمكن تحديده بسهولة عن طريق ملاحظة التغيرات في هذه نسب . آذ أن هناك ثلاثة مستويات في فهم تحليل النسب المالية وهي القدرة على القيام بالعمليات الحسابية المتعلقة بالأرقام ، القدرة على تحديد فيما إذا تحسن الرقم أم تراجع من مدة إلى أخرى ، القدرة على التعامل مع تفسيرات بشأن أسباب تحسن الأرقام او تراجعها . ويعتمد المحلل المالي على المجموعة من النسب التي يستخدمها في عملية التحليل الائتماني منها:

1- نسبة السيولة Liquidity Ratios

2- نسبة الملائمة Solvency Ratios

3- نسب الاتجاه والكفاءة الإدارية Trend and Managerial Efficiency Ratio

خامسا" :الأساليب الحديثة في التحليل المالي

تقسم الأساليب الحديثة في التحليل المالي إلى قسمين هما (الحيالي ،2009 ، 93-101)

أ- الأساليب الإحصائية والتي تعتمد على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة بيانات ولعدد من السنوات بهدف توضيح العلاقة بين مؤشرات

معينة والتي تعبر عنها بالمعدل قياساً لمعدلات نفس المؤشرات لفترات زمنية سابقة ويعرف الرقم القياسي بأنه رقم أو مقياس إحصائي تم تصميمه بقصد إظهار التغيير في متغير معين خلال فترة زمنية معينة . وتحتسب العلاقة بين المؤشرات وفقاً لأسلوب الأرقام القياسية بواسطة نسبة قيمة العنصر في سنة المقارنة إلى قيمة العنصر في سنة الأساس مضروباً في 100 ويجري التعبير عن هذه العلاقة بموجب المعادلة التالية :

(قيمة العنصر في سنة المقارنة / قيمة نفس العنصر في سنة الأساس) 100 x

ب- الأساليب الرياضية أصبحت الأساليب الكمية في التحليل المالي الطريقة المثلى لحل اعقد المشاكل وبأسرع وقت واقل كلفة ولا يقصد بالطرق الرياضية الجانب النظري فقط بل يشمل الجانب التطبيقي أيضا خصوصاً عندما يتم دراسة علاقة بين الظاهرتين أو أكثر وبيان مدى قوتها كالعلاقة بين المصروفات والأرباح ومن الطرق الرياضية الأكثر شيوعاً هي :

1-طريقة الارتباط والانحدار : إن مهمة استخدام طريقة الارتباط هي إظهار شدة العلاقة بين الظاهرة او قيمة يرمز لها ب(y) وظاهرة أخرى يرمز لها ب(x) ويعبر عنهما بمعادلة رياضية كالأتي:Y=F(X)

وان دراسة الارتباط بين ظاهرتين تتطلب التأكد من وجود علاقة ترابطية بين الظاهرتين (المتغيرين) وإلا فلا داعي لدراسة شدة الارتباط بينهما وهنا يتطلب تحديد أي من المتغيرين مستقل وايهما تابع .

2-طريقة البرامج الخطية : تستخدم هذه الطريقة في حل المشاكل المعقدة خاصة التي لها علاقة بالقضايا الاقتصادية ذات الشمول وان حل مثل هذه المسائل غالباً ما يتطلب إيجاد القيم المتغيرة لإيجاد الدالة الآسية ويمكن إن يعبر عنه Y=FCX

3-طريقة المصفوفات الخطية والموجهة : تعتمد هذه الطريقة على حل المعادلات المعقدة وذات المجاهيل الكبيرة خاصة في المعامل والمصانع الكبيرة والمؤسسات الإنتاجية .

المحور الثاني

القوائم المالية (المفهوم ، الأنواع ، عوامل الضعف والقصور في القوائم المالية)

اولا" : مفهوم القوائم المالية :وهي مجموعة من الكشوفات المحاسبية التي تعبر عن البيانات التفصيلية والإجمالية لمستوى أداء المنشأة وحقيقة المركز المالي الذي آلت إليه نتيجة نشاط المنشأة خلال فترة زمنية (الحيالي والبطمة، 199 ، 79)

كما وتعد القوائم المالية مصدراً أساسيا للمعلومات يستفيد منها فئات عديدة من داخل المنشأة وخارجها 0 إذ أن اتخاذ أي قرار رشيد يعتمد على توافر البيانات والمعلومات الملائمة والمساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة (صيام ، 1994 ، 15)

ثانيا" : أنواع القوائم المالية :هناك تقسيمات عديدة لأنواع القوائم المالية إلا أن التقسيم الشائع لهذه القوائم تتدرج وفق الأنواع الآتية :

1- قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية Balance Sheet)

2-قائمة الدخل (Income statement)

3- قائمة حركة الأموال Statement of Changes in Financial Position) ( )

وهناك من يقسم القوائم المالية إلى نوعين يسمى الأول بالقوائم المالية المنشورة والمتمثلة بتلك القوائم التي اوجب القانون على نشرها في الصحف المحلية للاطلاع عليها من قبل الآخرين سواء من داخل المنشأة أم خارجها . كما هو الحال في الشركات المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي مثلاً .أما الثاني فيسمى بالقوائم المالية الغير منشورة والمتمثلة بتلك القوائم التي يتم إعدادها في المنشأة بهدف الاستفادة منها داخل النشأة لأغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء كما هو الحال في أعداد الموازنات التقديرية التخطيطية . (صيام ، 1994 ، 15)

على الرغم من أهمية كل ما تفصح عنه القوائم المالية أعلاه للجهات المختلفة إلا أن المعلومات التي تفصح عنها مازالت قاصرة عن تلبية بعض احتياجات المستخدمين وخاصة تلك المعلومات الخاصة بالتغيرات في عناصر المركز المالي والتي حدثت بشكل نقدي فقط أي التغيرات التي حدثت بالنقدية بالزيادة أو النقص مما أظهرت الحاجة إلى اعدد قائمة جديدة وهي قائمة التدفقات النقدية إذ ينصب المعلومات التي تتضمنها هذه القائمة على التدفقات النقدية cas flow وليس التدفقات المالية funds flow وعلى المركز النقدي وليس المركز المالي (الحسيني ، 1998، 368)

وتنقسم هذه القائمة إلى شقين أساسين الشق الأول تسمى التدفقات النقدية الداخلية والمتمثلة بكل ما يدخل إلى المشاة من أموال نقدية خلال فترة

زمنية معينة والشق الثاني يسمى بالتدفقات النقدية الخارجية والمتمثلة بكل ما يخرج من المنشأة من أموال نقدية خلال الفترة زمنية معينة .

ولقائمة التدفقات النقدية دور بارز في التغلب والقضاء على نقاط ضعف القوائم المالية الأخرى (الميزانية العمومية ، قائمة الدخل) من حيث تحديد عناصر المصروفات غير نقدية وخاصة فيما يتعلق بالاندثار وإطفاء الموجودات الثابتة وفضلاً عن إظهار العمليات النقدية لمختلف النشاطات التي تمت داخل المنشأة خلال السنة المالية خلافاً لما يظهره قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والمتمثلة في إظهار الأرصدة فقط إضافة إلى إظهار صافي التغير في النقد في بداية الفترة وفي نهايتها وتوزع بنود التدفقات النقدية على مجموعات مترابطة وبالتالي يساعد في توضيح الكثير من الأمور المتعلقة بالوضع المالي للمنشاة وهو ما لا يمكن إظهاره من خلال قائمة المركز المالي وقائمة الدخل . (الحيالي و البطمة،1996، 96)

ثالثا" : محددات (سلبيات) القوائم المالية : هناك مجموعة من نقاط ضعف القوائم المالية ومن المهم جدا إيضاح هذه النقاط لتكون واضحة أمام المحلل المالي وذلك لان أثار هذه القوائم تمتد إلى أثار التحليل المالي وذلك بهدف التغلب على هذه النقاط ومنها ما يأتي :

أ – نقاط ضعف قائمة الدخل (الحيالي والبطمة ،1996، 96)

1 – أن قائمة الدخل هي خلاصة للأعمال التي تمت خلال الفترة المحاسبة التي انتهت وتترجم أثارها على شكل صافي ربح أو صافي خسارة ,وهذا لا يترجم قدرة المنشاة على دفع التزاماتها .

2 – عدم دفة النتائج وذلك بسبب استخدام عنصر التقدير الشخصي في تقدير بعض المصروفات الحسابية والناتجة عن تطبيق بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو بعض السياسات المحاسبة .

3– الأخذ بمبدأ الاستحقاق في مجال إعداد الأرباح مما يؤدي إلى عدم جعل المصروفات والإيرادات معبرة عن التدفق النقدي الخاص يهما .

4 – أعداد قائمة الدخل على أساس مبدأ الاستحقاق الأمر الذي يؤدي إلى ظهور أرباح محاسبية في بعض المنشاة على رغم من أنها تعاني من عسر مالي .

ب– نقاط ضعف قائمة الميزانية (عقل ، 2000 ،7)

1– لا تعكس الميزانية القيمة الحالية لأنها أعدت على أساس القيم التاريخية للأصول.

2- استعمال التقديرات الشخصية في تحديد قيم بعضالأصول .

3- عدم الأخذ بنظر الاعتبار الزيادة في قيم الأصول الثابتة على الرغم من انها في المنشاة التي لديها بعض الاستثمارات التي ترتفع فيها .

4- قد يكون القيمة الدفترية لبعضالأصول صفر على الرغم من أنها لا تزال تساهم في تحقيق الأرباح .

5- تعكس الميزانية المركز المالي للمؤسسة في لحظة إعدادها وهي بالتالي لا تعكس التغيرات التي حدثت بعد ذلك .

6- عدم إظهار بعض الأصول لصعوبة تقيمها مثل الشهرة والعنصر البشري المتميز .

7- يمكن إظهار الميزانية بصورة جميلة كان تقوم المنشاة ببيع بعض ديونها الأمر الذي يؤدي الى ظهور معدل دوران حساباتها بشكل أفضل من واقعة . وللقضاء على نقاط الضعف أعلاه كان لابد من ضرورة إعداد قائمة أخرى آلا وهي قائمة التدفقات النقدية فقد كان لها دور بارز في هذا مجال وذلك من خلال (الحيالي و البطمة ، 1996، 97)

1- تحديد عناصر المصروفات غير النقدية (المحاسبية) وبشكل خاص الاندثار والإطفاء ولكافة الأصول ذات العلاقة .

2- أظهار العمليات النقدية لمختلف النشاطات التي تمت داخل المنشاة خلال السنة المالية خلافا لما تظهره قائمة الدخل والمركز المالي.

3-ا ظهار صافي التغير في النقد في بداية الفترة وفي نهايتها وتوزيع بنود التدفقات النقدية على مجموعات مترابطة والتي يساعد في توضيح الكثير من الأمور المالية المتعلق بوضع المنشاة .

ومما سبق يلاحظ إن نقاط الضعف التي تم ذكرها بخصوص القوائم المالية تعد ضرورية جدا بالنسبة للمحلل وخاصة محللي الائتمان في المصارف وذلك لان نتائج تحليلها ينصب على المعلومات الواردة في هذه القوائم وعليه يكون من الضروري أمام المحللين الأهتمام بهذه النقاط مع مراعاة ة ذلك عند القيام بعملية التحليل الائتماني للقوائم المالية بالنسبة للشركات طالبة الائتمان وبالشكل الذي يجعل قرارهم الائتماني قرارا رشيدا مبنيا" على أسس وقواعد سليمة وخالية من نقاط ضعف وبالشكل الذي يؤمن الحصول على نتائج دقيقه.

المحور الثالث

الائتمان المصرفي (المفهوم ،المبادئ والأساسيات ، العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني)

اولا" : مفهوم الائتمان المصرفي: لوحظ في الآونة الأخيرة استخدام الائتمان من قبل المنشات بشكل كبير وذلك لتسهيل تنفيذ الأعمال التجارية فيما بينهامن بيع وشراء إذ أصبح الائتمان يعد من احد الدعامات الأساسية في اقتصاديات الدول في العالم حيث تم استخدامها من قبل الإفراد أيضا وذلك بشراء ما يحتاجه من سلع وخدمات بشكل سريع فضلا عن استخدامها من قبل الحكومات بهدف تحويل برامجها المختلفة على رغم من أن استخدام الائتمان لا يخلو من المخاطر حيث إن سوء استخدامها من قبل الأفراد والمنشات ربما يؤدي إلى الإفلاس ويقودها إلى الكثير من المشاكل .

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد وهو القدرة على الإقراض واصطلاحا هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة . ويراد به في الاقتصاد الحديث : ان يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين . فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها (الدغيم واخرون، 2006 ،194)

ويعرف بأنه دفع مبلغ من المال من المصرف إلى العميل مقابل حق ا استرداده مع فواتير وأي مستحقات أخرى عليه وأي ضمان أو تعهد يصدره البنك (www.aazs.net)

أما الائتمان المصرفي والذي هو موضوع بحثنا فيعرف بأنه (مبادلة قيمة حاضرة بقيمة اجله ومثال ذلك المقرض الذي يقدم مبلغ من المال للمقترض ,القيمة الحاضرة هي المبلغ الذي يستلمه المقترض ويدفعه المقرض أما القيمة الأصلية فهي الدفعات او الاقساط عند سداد القرض في الموعد المستقبلي المحدد (الشنباري ، 2006 ، 75).

كما ويعرف ايضا بانه احدى الوسائل الهامة في التمويل قصير الاجل اذ تعتمد المنشات الصناعية والتجارية على المصارف الصناعية والتجارية والبيوت المالية ,لتغطية احتياجاتها المالية القصيرة الاجل . وقد تحصل المنشاة على هذه الاحتياجات اما عن طريق الاقتراض المباشر من المصرف او عن طريق خصم الكمبيالات المسحوبة على عملائها (حسون،بدون سنة ، 253) .

ويعرف ايضا بانه ثاني اهم مصادر التمويل قصيرة الاجل بالنسبة لمنظمات الاعمال ويقصد بالائتمان المصرفي Bank sources of short term financing كل انواع القروض التي تحصل عليها المنشاة من المؤسسات المالية اوالمصارف الخاصة وهو يرتبط بسمعة المنشاة في السوق ومركزها المالي (خبابة ، 1997،269)

ومما سبق يمكن ان نعرف الائتمان المصرفي بانه اهم النشاطات التي تقوم بها المصارف واكثرها حساسية والتي مهمتها تمويل المنشات بالتمويل الذي تحتاجها ولكن وفق ضوابط وشروط واسس مستقرة متعارف عليها .

ثانيا" : مبادئ واساسيات الائتمان المصرفي:هناك مجموعة من الاسس لابد من الاستناد عليها عند منح الائتمان المصرفي وتتمثل بالأتي :(الدغيم واخرون ، 2006،191)

1- توفر الامان لأموال المصرف : ويقصد بها اطمئنان المصرف من ناحية المنشاءة التي تقوم بمنحها القرض من انها تقوم بسداد هذا القرض وفي المواعيد المددة لها وبدون تأخير .

2- تحقيق الارباح : وتعني حصول المصرف على فوائد من الائتمان الذي تمنحها للغير وذلك لمواجهة فوائد الودائع لديها وكذلك المصاريف المختلفة بالأضافة الى تحقيق عائد على راس المال المستثمر على شكل ارباح صافية .

3- السيولة : وهي الأحتفاظ بمركز مالي يتصف بسيولة لدى المصرف وذلك لمقابلة الطلبات السحب دون اي تأخير.

بالأضافة الى الأسس اعلاه هناك مجموعة اخرى من الأسس والمبادئ التي يتم الأستناد عليها عند منح الائتمان المصرفي وتتمثل بالأتي:) عقل ، 1993 ،2)

1- المبلغ المطلوب
2- العناية بنوعية القروض الممنوحه
3- الغرض
4- الصفة للأقتراض
5- التسديد
6- الحماية والضمانة
7- المقترض

ثالثا" : العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني:هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في اي مصرف وهي(الدغيم واخرون ،2006 ، 197)

1-العوامل الخاصة بالعميل

بالنسبة للعميل تقوم عوامل : الشخصية ورأس المال والقدرة على ادارة نشاطه وتسديد التزاماته والضمانات المقدمة والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل ، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان.

العوامل الخاصة بالمصرف وتتمثل هذه العوامل بالأتي:

1-درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حاليا"وقدرته على توظيفها

2-نوع الاستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية
3-الهدف العام الذي يسعى المصرف الى تحقيقها خلال المرحلة القادمة
4-القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصة في الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي
5-العوامل الخاصة بالتسهيلات الائتمانية

وهناك من يصنف مجموعة اخرى من العوامل المؤثرة على قدرة المصرف على الاقراض (ارشيد وجوده ، 1999 ، 204)

1- معدل اسعار الفائدة على القروض وعلى الودائع
2- اوجه التوظيف الاخرى
3- النسب والمعدلات التي يقررها البنك المركزي
4- اسعا الخدمات المصرفية
5- مدى ثبات الودائع
6- مستوى الطلب على القروض
7- طبيعة الادارة

المحور الرابع
الجانب الميداني (تحليل ومناقشة استمارة الاستبانة)

سيتناول هذا المحورعرض وتحليل البيانات التي تضمنتها استمارة الاستبيان من خلال تحليل أراء واستجابات عينة المبحوثين من مجتمع الدراسة لمجموعة المصارف المختارة في مدينة كركوك حول متغيرات الدراسة المتعلقة باكتشاف عوامل القوة والضعف في القوائم المالية باستخدام التحليل المالي وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي ذو الخمسة رتب والذي يتوزع من اعلى وزن له حيث أعطي رقم (5) درجة لتمثل إجابة اتفق بشدة" إلى أوطأ وزن له والذي أعطي درجه واحدة لتمثل فقرة لااتفق بشدة . ومن جانب أخر فقد تم الاعتماد على الوسط الحسابي الفرضي والبالغ (3) كمتوسط أداة القياس بهدف قياس وتقييم الدرجة التي تم الحصول عليها والمتعلقة باستجابات إفراد عينة الدراسة .

أولا" : التحليل الوصفي

1-**التحليل المالي للقوائم المالية وقرار منح الائتمان المصرفي:** يتضح من نتائج الجدول رقم (1) بان الوسط الحسابي الموزون العام للتحليل المالي والقرار الائتماني بلغ (3.9314) وبانحراف معياري قدره (0.54703) ووزن مئوي بلغ (68.6%) اذ تبين بان الوسط الحسابي العام اكبر من متوسط اداة القياس البالغ (3) وهذا يدل على اهمية التحليل المالي عند منح القرار الأتمان وادراكه من قبل افراد عينة الدراسة وان القيام بالتحليل المالي يعد هدف رئيسي لاي مصرف عند منح القرار الائتماني .

جدول (1) **الاوساط الحسابية والانحراف المعياري والوزن المئوي لاستجابات افراد عينة الدراسة حول محور التحليل المالي والقرار الائتماني**

تساسل	الوسط	الانحراف	الوزن	الملاحظات

الاسئلة	الحسابي	المعياري	المئوي	
Q13	4.6200	0.72534	92.4%	الاسئلة مرتبة ترتيبا تنازليا حسب الاهمية
Q12	4.2800	0.88156	85.6%	
Q4	4.2600	0.80331	85.2%	
Q9	4.1800	0.96235	83.6%	
Q11	4.0800	0.87691	81.6%	
Q1	4.0600	0.95640	81.2%	
Q2	4.0400	1.02936	81.2%	
Q6	4.0000	0.85714	80%	
Q10	3.9000	1.14731	78%	
Q3	3.9000	0.95298	78%	
Q5	3.6000	1.06904	72%	
Q7	3.4400	1.14571	68.8%	
Q8	3.3800	1.19335	67.6%	
Q14	3.3000	1.24949	66%	
التحليل المالي للقوائم المالية وقرار منح الائتمان	3.9314	0.54703	68.6%	الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام

2-عوامل القوة في القوائم المالية وقرار منح الائتمان المصرفي .

يتضح من نتائج الجدول رقم (2) بان الوسط الحسابي الموزون العام عوامل القوة في القوائم المالية بلغ(4.0578) وبانحراف معياري قدره 0.57854) ووزن مئوي بلغ (81%) إذ تبين بان الوسط الحسابي العام اكبر من الوسط الحسابي الافتراضي والبالغ (3) وهذا يعني إن استخدام التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة في القوائم المالية يعد عاملا رئيسيا"في منح القرار الائتماني من عدمه إذ كلما دلت القوائم المالية للمنشأة المقترضة بأنها ذات مركز مالي قوي كلما زاد الثقة في تلك القوائم وبالتالي زيادة الثقة في القرار الائتماني الممنوح.

جدول(2) الأوساط الحسابية والانحراف المعياري والوزن المئوي لاستجابات إفراد عينة الدراسة حول فقرة تشخيص عوامل القوة في القوائم المالية ومنح القرار الائتماني

تسلسل الاسئلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	الملاحظات
Q6	4.4600	0.88548	89.2%	الاسئلة مرتبة ترتيبا تنازليا حسب الاهمية
Q8	4.3800	0.96658	89.6%	
Q9	4.3600	0.87505	87.2%	
Q2	4.1600	0.73845	83.2%	
Q7	4.1600	0.99714	83.2%	
Q4	3.9800	0.97917	79.6%	

Q1	3.9000	0.64681	78%	
Q3	3.6200	1.00793	72.4%	
Q5	3.5000	1.05464	70%	
نقاط قوة القوائم المالية ومنح الائتمان	4.0578	0.57854	81%	الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام

3 – عوامل ضعف القوائم المالية وقرار منح الائتمان المصرفي.

وتتضح من نتائج الجدول رقم (3) بان الوسط الحسابي الموزون العام لعوامل الضعف في القوائم المالية يبلغ (3,6000) وبانحراف معياري قدره (0,59264) ووزن مئوي يبلغ (72%) اذ تبين ان الوسط الحسابي العام اكبر من الوسط الحسابي الافتراضي والبالغ (3) وهذا يعني إن استخدام التحليل المالي في تشخيص عوامل الضعف في القوائم المالية يعد عاملاً رئيسياً في اتخاذ القرار الائتماني وهذا يعني انه كلما كانت القوائم المالية للشركات الطالبة للافتراض في موقف ضعيف وفيه مؤشرات تدل على ضعف تلك القوائم كلما قلت الثقة في تلك القوائم وبالتالي تعد من أهم الأسباب في عدم فتح القرار الائتماني .

جدول رقم (3)الأوساط الحسابية والانحراف المعياري والوزن المئوي لاستجابات إفراد عينة الدراسة حول فقرات تشخيص عوامل الضعف في القوائم المالية ومنح القرار الائتماني

تسلسل الأسئلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	الملاحظات
Q8	4.2800	0.92670	85.6%	الاسئلة مرتبة ترتيبا تنازليا حسب الاهمية
Q5	4.0400	0.85619	80.8%	
Q7	3.8000	0.83299	76%	
Q1	3.8000	0.92582	76%	
Q2	3.7000	0.97416	74%	
Q4	3.6200	1.21033	72.4	
Q3	3.6000	1.17803	72%	
Q6	3.5600	0.88433	71.2%	
Q9	2.0000	0.88063	40%	

نقاط قوة القوائم المالية ومنح الائتمان	3.6000	0.59264	72%	الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام

وبعد الانتهاء من وصف الاستجابات عينة الدراسة من موظفي الائتمان في المصارف عينة الدراسة لابد من تحديد أهمية النسبة لكل مؤشر وذلك لأجل الوقوف على أولويات اهتمام العينة في المصارف وتحديد أي من المؤشرات اكثر أهمية وتأثيرا" في منح القرار الائتماني لدى المصرف .

جدول رقم (4)ترتيب الأهمية النسبية من وجهة نظر العينة للتحليل المالي ومنح القرار الائتماني وفقا" لمعامل الاختلاف

المتغير الرئيسي	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي الوزن	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	ترتيب أهمية النسب
التحليل المالي ومنح القرار الائتماني	نقاط قوة القوائم المالية	4.0578	0.57854	71.05	الأول
	نقاط قوة القوائم المالية	3.6000	0.59264	61.01	الثاني

ويبين الجدول (4) ترتيب الأهمية من وجهه نظر العينة من المصارف المختارة في مدينة كركوك للتحليل المالي وفقاً للوسط الحسابي حيث احتلت تشخيص عوامل القوة في القوائم المالية المترتبة الأولى عند منح القرار الائتماني في حين احتلت المرتبة الثانية تشخيص عوامل الضعف في القوائم المالية عند منح القرار الائتماني وعلى متخذي القرارات الائتمانية إن يرتب قراراته في ضوء المخرجات التي تم الحصول عليها .

ثانيا": تحليل واختبار علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة

1- تحليل واختبار علاقات الارتباط لعوامل القوة في القوائم المالية .

تركز هذه الفقرة على قياس علاقات الارتباط لعوامل قوة القوائم المالية وكانت نتائج التحليل كالأتي :.

جدول رقم (5)

معاملات ارتباط بيرسون للعوامل المؤثرة على عوامل قوة القوائم المالية

ت	العوامل	معامل الارتباط	قيمة معنوية	مستوى الدلالة
1	يتم اعتماد الاعتماد على التحليل المالي لتشخيص عوامل قوة القوائم المالية للشركات المقترحة	.101-	0.947	غير دالة إحصائيا
2	الاعتماد على التحليل المالي للقوائم المالية للشركات طالبة الائتمان يؤدي إلى قياس المخاطر الائتمانية قبل منح الائتمان	0.792	0،000	دالة إحصائيا
3	تعتمد إدارة المصرف على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالوضع المالي للشركات المقترضة	0.861	0.003	دالة إحصائيا
4	قيام المصرف بالتحليل المالي والدراسات الكافية التي تسبق عملية منح الائتمان تؤدي إلى تقليل تفاقم أزمة الديون والتسهيلات الائتمانية المتعثرة	0.089	0.562	غير دالة إحصائيا
5	تستخدم إدارة البنك النسب المالية في قياس وتقييم ربحية وسيولة الشركات المقترضة	0.190	0.210	غير دالة إحصائيا
6	ضرورة إدخال الموظفين في دورات متخصصة في مجال التحليل المالي	0.668	0.000	دالة إحصائيا
7	يعد تحليل رأس المال الشركات طالبة الائتمان من أهم أسس منح الائتمان فكلما تمتعت هذه الشركات برأس مال قوي كلما انخفضت المخاطر الائتمانية	0.875	0.043	دالة إحصائيا
8	تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم	0.131	0.390	غير دالة اقتصاديا
9	يعتمد التحليل المالي السليم على توفير الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي وتوفير التجهيزات الألكترونية الحديثة	0.827	0.006	دالة إحصائيا

ويلاحظ من جدول رقم (5) إن هنا ك خمسة عوامل من بين تسعة عوامل تؤثر تأثيرا مباشرا وذات دلالة إحصائية على تشخيص عوامل قوة القوائم المالية للشركات طالبة الائتمان وهم كالأتي:(مرتبة حسب الاهمية)

1- ضرورة إدخال الموظفين في دورات متخصصة في مجال التحليل المالي

2- الاعتماد على التحليل المالي لتشخيص عوامل قوة القوائم المالية للشركات المقترضة .

3- يعتمد التحليل المالي السليم على توفير الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي وتوفير التجهيزات الالكترونية الحديثة .

4- تعتمد إدارة المصرف على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالوضع المالي للشركات المقترضة .

5- يعتمد تحليل رأس مال الشركات طالبة الائتمان من أهم أسس منح الائتمان فكلما تمتعت هذه الشركات براس مال قوي كلما انخفضت المخاطر الائتمانية .

1- **تحليل واختبار علاقات الارتباط عوامل الضعف في القوائم المالية**

تركز هذه الفقرة على قياس علاقات الارتباط بين عوامل ضعف القوائم المالية وكانت التحليل كالاتي:

جدول رقم (6)

معاملات ارتباط بيرسون للعوامل المؤثرة على ضعف القوائم المالية

ت	العوامل	معامل الارتباط	قيمة معنوية	مستوى الدلالة
1-	يتم الاعتماد على التحليل المالي لتشخيص عوامل ضعف القوائم المالية للشركات المقترضة	0.073	0.624	غير دالة احصائياً
2-	يتم الاعتماد على التحليل المالي في التنبؤء بالفشل المالي للشركات المقترضة	0.065	0.665	غير دالة احصائياً
3-	وجود لجنة في المصرف مسئولة عن تحديد المخاطر وعوامل الضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة	0.133	0.372	غير دالة احصائيا
4-	مدى مواكبة المصرف للأساليب الحديثة في التحليل المالي التي تتيح التعرف على المخاطر والمعوقات في القوائم المالية للشركات المقترضة	0.545	0.000	دالة احصائيا
5-	تعد تشخيص عوامل الضعف والمعوقات في القوائم المالية للشركات المقترضة كافية لاتخاذ قرار بعدم منح الائتمان	0.106	0.485	غير دالة احصائيا
6-	استخدام النسب المالية في قياس مواطن الضعف للشركات المقترضة	0.081	0.588	غير دالة احصائيا
7-	اعتماد إدارة المصرف على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر المالي او الفشل المالي	0.681	0.048	دالة احصائيا

8-	إدخال الموظفين في دورات متخصصة في مجال التنبؤ بالفشل المالي	0.645	0.003	دالة احصائياً
9-	تستطيع إدارة المصرف التنبؤ بوضع الشركات المقترضة بدون استخدام تحليل مالي	-.215	0.061	غير دالة احصائيا

ويلاحظ الجدول رقم (6) أن هنا ك ثلاثة عوامل من بين تسعة عوامل وذات دلالة إحصائية تخص في تشخيص عوامل ضعف القوائم المالية للشركات طالبة الائتمان وهم كالأتي (مرتبة حسب الأهمية) :

1- مدى مواكبة المصرف للأساليب الحديثة في التحليل المالي التي تتيح التعرف على مخاطر ومعوقات القوائم المالية للشركات المقترضة.

2- ادخال الموظفين في دورات متخصصة في مجال التنبؤ بالفشل المالي.

3- اعتماد ادارة المصرف على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر المالي والفشل المالي.

التحليل المالي	عوامل القوة في العوامل المالية				
وقرار فتح الائتمان	Q6	Q2	Q9	Q3	Q7
α	0.000				
T	6.225				
α	0.000	0.000			
T	5.336	4.777			
α	0.000	0.000	0.000		
T	3.904	4.679	2.860		
α	0.001	0.001	0.001	0.003	
T	3.434	3.420	3.677	3.180	
α	0.14	0.01	0.008	0.000	0.043
T	2.572	3.608	2.792	3.778	2.080

جدول رقم(7)نتائج علاقات الارتبط بين التحليل المالي وقرار منح الائتمان وبين عوامل قوة القوائم المالية وفق طريقة step wize

ثالثا" : أختيار فرضيات الدراسة

يتم التركيز في هذه الفقرة على اختبار فرضيات الدراسة من خلال اختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية التي تضمنتها ولأجل اختبار الفرضية الرئيسية واثبات صحتها فلا بد من اختبار الفرضيات المنشقة منها وهي كالاتي :

1- اختيار الفرضية الفرعية الأولى

- فرضية العدم (HO) : عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين
- التحليل المالي للقوائم المالية وتشخيص عوامل القوة في تلك القوائم .
- الفرضية البديلة (H1): توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التحليل المالي للقوائم المالية وتشخيص عوامل القوة في تلك القوائم.

ولأجل اختيار الفرضية تم استخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson correlation لقياس العلاقة بين التحليل المالي للقوائم المالية وتشخيص عوامل القوة في تلك القوائم .

ويلاحظ في الجدول رقم (7) أعلاه إن عملية بناء النموذج وفق أسلوب تحليل انحدار تدريجي stepwise قد اشتملت على خمسة مراحل وكما يأتي:

المرحلى االأولى Q6 : ضرورة إدخال الموظفين في دورات متخصصة في مجال التحليل المالي .

المرحلة الثانية : Q2 الاعتماد على التحليل المالي للقوائم المالية للشركات طالبة الائتمان يؤدي إلى قياس المخاطر الائتمانية قبل منح الائتمان .

المرحلة الثالثة Q9 : يعتمد التحليل المالي السليم على توفر كوادر بشرية مؤهلة ومدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي وتوفير التجهيزات الالكترونية الحديثة .

المرحلة الرابعة Q3: تعتمد ادارة المصرف على التحليل المالي كا ساس للتنبؤ بالوضع المالي للشركات المقترضة .

المرحلة الخامسة Q7 : يعد تحليل راس المال الشركات طالبة الائتمان من اهم اسس منح الائتمان فكلما تمتعت هذه الشركات براس مال قوي كلما انخفضت المخا طر الائتمانية وباستخدام اسلوب الانحدار التدريجي تم استخدام النموذج الاتي :

$$Y= Bo+B1X1.....Bmxm$$

حيث ان =y يمثل المتغير المعتمد Dependent Variable
Bo = يمثل الحد الثابت Constant Term
X1..... Xm = يمثل المتغيرات المستقلة (**Inpependent Variable**)

وبالرجوع الى جدول رقم (7) والنظر الى قيمة الالفا( ) يلاحظ ان جميع المتغيرات المستقلة اعلاه ذات دلالة معنوية احصائياً عند مستوى (0.05) مما يعني ان هناك علاقة طردية بين المتغيرات الخمسة المبينة في جدول (7) وبين التحليل المالي وقرار الائتمان المعرفي وكما ياتي :

1-المتغير الاول Q6

فكما هو معلوم ان الموظفين المخولين بمنح الائتمان هم حجر الزاوية والاساس في عمليات منح الائتمان المصرفي وبالتالي فان اكتساب هؤلاء الموظفين بكفاءات عالية وتنميتهم وتطويرهم حول كيفية استخدام وتطبيق نماذج التحليل المالي بما ينسجم مع الواقع العملي فضلاً عن تشجيعهم لتلقي تلك الدورات وتدريبهم يعد ذات خطوة ضرورية في مجال منح الائتمانات المصرفية ومن خلال النظر الى نتائج تحليل الدراسة يلاحظ ان هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين حصول محللي الائتمان بدورات تدريبية وبين تشخيص عوامل قوة القوائم المالية وهذا يعني انه كلما تمتع مخولي الائتمان بالاشتراك بدورات تدريبية كلما زادت خبرتهم في مجال عملهم بالتالي يتمتعون بكفاءة اعلى من غيرهم من محللي الائتمان اللذين لايشتركون في دورات تطويرية وبالتالي يقود ذلك الى ان تكون القرارات الائتمانية قرارات رشيدة وموضوعية .

2-المتغير الثاني Q2

ان التحليل المالي وكما تم ذكره سابقاً له اهمية كبيرة في قياس المخاطر الائتمانية وعليه ان قياس المخاطر الائتمانية تعد من المواضيع ذات الأهمية البالغة بالنسبة للمصارف التي تتعامل بالتسهيلات الائتمانية وان تشخيص هذه المخاطر قبل وقوعها تعد من العوامل المساعدة على نجاح المصرف ويضمن استمراره وبالرجوع الى نتائج التحليل الأحصائي يلاحظ ان هناك علاقة ارتباط معنوية بين التحليل المالي للقوائم المالية وبين قياس المخاطر الائتمانية . فكما هو معلوم ان المخاطر الائتمانية هي الخسارة التي يمكن ان تنجم نتيجة عدم قيام العميل بسداد مبلغ القرض في المواعيد المحددة للسداد وعليه ان التشخيص وتحديد تلك المخاطر بدقة ومعرفة اسبابها والعوامل التي تزيد من احتمال وقوعها وحدوثها وتجنب اثارها السلبية تعد من الاتجاهات الحديثة التي يجب على المصارف ان تتبناها وتضعها في اولويات عملها عند اتخاذ قراراتها الائتمانية .

3-المتغير الثالث Q9

ان عملية اختيار وتدريب الموظفين المخولين بمنح الائتمان على الوسائل الحديثة والتطورات الجديدة في تكنولوجيا المعرفة والاجراءات الجديدة في مجال عملهم مع ضمان تجهيزهم بكافة المستلزمات المطلوبة من اجهزة حاسبة ومستلزمات المادية ام البشرية واختيار طرق تدريبهم وبما يتلائم مع طبيعة عملهم كمانحي ائتمان سوق يساعد كثيرا" في ان تكون القرارات الائتمانية قرارات رشيدة وصائبة وتخلو من المخاطروذلك لكونها متخذة من قبل افراد يتمتعون بدرجة عالية من المعرفة والتواصل مع الوسائل الحد يثة في مجال عملهم وهذا ما اثبتته الدراسة حيث تبين ان هناك علاقة ارتباط ذات دلالة محتوية بين التحليل المالي وبين توفر الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي وتوفير التجهيزات الالكترونية الحديثة .

4-المتغير الرابع Q3

ان من الضروري جدا" التنبؤ بالوضع المالي للشركات المقترضة ويعد تحليل القوائم المالية من اهم الوسائل التي يمكن من خلالها التنبؤ بوضع تلك الشركات فكما هو معروف ان هناك العديد من الجهات ذات العلاقة تهتم بمعرفة الوضع المالي للشركات فالمستثمر مثلا" يهتم بالتنبؤ بوضع الشركة وذلك من اجل اتخاذ قراراته الاستثمارية والمفاضلة بين تلك البدائل المتاحة واتخاذ القرار الاستثماري الامثل وهكذا . اما المصارف فتهتم بمعرفة الوضع المالي للشركات المقترضة والتنبؤ بها قبل اتخاذ قرارها بمنح الائتمان من عدمه . وقد اثبتت نتائج الدراسة ان هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين التحليل المالي وبين التنبؤ بالوضع المالي للشركات المقترضة وهذا يدل على اهمية استخدام التحليل المالي من قبل المصارف ودوره
في التنبؤ بوضع الشركات المقترضة مع مراعاة ضرورة توافر الخبرات العلمية والعمليه لدى المصارف التي تقوم بمنح الائتمان لما له دورا" هاما" وحيويا" في صحة ودقة عمليات التنبؤ التي تقوم بها فكلما كان لدى المصرف خبره عالية في التنبؤ كلما كان ذلك اكثر دقة والعكس صحيح.

5-المتغير الخامس Q7

يعد تحليل راس مال الشركات طالبة الائتمان من اهم اسس منح الائتمان فكلما تمتعت هذه الشركات براس مال قوي كلما انخفضت المخاطر الائتمانية فمن المهم جدا" في دراسات منح الائتمان للشركات احتساب وتحليل راس مال تلك الشركات بهدف التأكد من مدى كفاية المصادر الذاتية للعميل على سداد التزاماته وذلك على اعتبار ان راس مال الشركات هو من اهم مصادر التمويل الذاتي وقد اثبتت نتائج الدراسة ومن خلال التحليل الأحصائي على ان هناك علاقة ذات دلالة معنوية احصائية

بين تحليل راس المال الشركات طالبة الائتمان وبين قرار منح الائتمان فكلما كانت هذه الشركات تتمتع برأس مال قوي مدعم كلما انخفضت احتمالات المخاطر الائتمانية والمتمثلة بعدم قدرة العميل على سداد التزاماته وبالتالي اتخاذ قرار ائتماني سليم مبني على اسس علمية والعكس صحيح اذ انه كلما تمتعت الشركات طالبة الائتمان براس مال ضعيف كلما زادت احتمالات المخاطر الائتمانية.

1- اختيار الفرضية الفرعية الثانية.

- فرضية العدم (HO) : عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التحليل المالي للقوائم المالية وتشخيص عوامل الضعف في تلك القوائم
- الفرضية البديلة H1)) : وجود

ولاجل اختيار الفرضية تم استخدام معامل ارتباط بيرسون Person Correlation لقياس العلاقة بين التحليل المالي للقوائم المالية وتشخيص عوامل الضعف في تلك القوائم .

جدول رقم (8)

علاقات الارتباط بين التحليل المالي وقرار منح الائتمان وبين عوامل ضعف القوائم المالية وفق طريقة step wize

التحليل المالي	عوامل الضعف في القوائم المالية		
وقرار منح الائتمان	Q4	Q8	Q7
α T	0.000 4.509		
α T	0.000 4.509	0.003 3.086	
α T	0.000 3.152	0.005 2.915	0.048 2.036

يلاحظ في الجدول رقم(8)اعلاه ان عملية بناء النموذج وفق اسلوب تحليل انحدار تدريجي step wisc قد اشتملت على ثلاثة مراحل وكما يأتي:

المرحلة الاولى Q4 والمتمثلة مدى مواكبة المصرف للأساليب الحديثة في التحليل المالي التي تتيح التعرف على مخاطر ومعوقات القوائم المالية للشركات المقترضة .

المرحلة الثانية Q8 والمتمثلة ادخال الموظفين في دورات متخصصة في مجال التنبؤ بالفشل المالي

المرحلة الثالثة Q7 والمتمثلة بأعتماد ادارة المصرف على التحليل المالي كاساس للتنبؤ بالتعثر المالي او الفشل المالي.

وبالنظر الى قيمة الالفا (α) كما في الجدول رقم (8) يلاحظ ان جميع المتغيرات المستقلة اعلاه ذات دلالة معنوية احصائيا" عند مستوى (0.05) مما يعني ان هناك علاقة طردية بين المتغيرات الثلاثة اعلاه وبين التحليل المالي وقرار منح الائتمان المصرفي وكما يأتي:

1-المتغير الاول Q4

لقد اثبتت الدراسة ومن خلال التحليل الاحصائي ان هناك علاقة ذات دلالة معنوية واحصائية بين كل من استخدام الاساليب الحديثة في التحليل المالي وبين تشخيص المخاطر والمعوقات التي قد تحتويها القوائم المالية فكلما كانت هذه الوسائل المتبعة في التحليل المالي حديثة ومواكبة للتطورات الحاصلة في مجالات التحليل المالي كلما كانت النتائج التي يتم التوصل اليها دقيقة اكثر فضلاً عن ان استخدام الاساليب الحديثة في التحليل المالي يتطلب توافر موظفين ذات الخبرة وكفاءة في مجال عملهم من خلال قيام المصرف بعقد دورات مختصة في جوانب تتعلق بتشخيص المخاطر والمعوقات القوائم المالية .

2-المتغير الثاني Q8

ان ادخال موظفي الائتمان في دورات متخصصة في مجال التنبؤ بالفشل المالي للشركات المقترحة سيزيد من دقة القرارات الائتمانية التي تتخذها المصرف وذلك من خلال ادراك الخطر الذي يمكن ان يواجهها المصرف في حالة تعرض الشركات المقترضة الى الفشل المالي ومايترتب على ذلك من اثار سلبية على المصرف وسمعته المصرفية وبالتالي معاملاته وعليه ان تحديد اقامة مثل هذه الدورات يعد ضرورية بالنسبة للمصارف اذ يمكن المخولين بالائتمان من وضع تنبؤاتهم ومؤشراتهم حول احتمالية الفشل المالي للشركات المقترضة وهذا ما اثبتته نتائج التحليل الاحصائي اذ لوحظ ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين كل من ادخال الموظفين في دورات متخصصة في مجال التنبؤ بالفشل المالي وبين التحليل المالي والقرار الائتماني .

المتغير الثالث Q7

اما فيما يتعلق باعتماد ادارة المصرف على التحليل المالي بوصفها" اساسا" في التنبؤ بالتعثر المالي او الفشل المالي فقد اثبتت نتائج الدراسة ان هناك علاقة ذات احصائية معنوية بين التحليل المالي ومنح القرار الائتماني وبين التنبؤ بالتعثر المالي او الفشل المالي مما يدل على انه كلما كان اعتماد المصرف على التحليل المالي في اتخاذ قراره الائتماني كلما كان قراره صائب وسليم والعكس صحيح.

المحور الخامس : الاستنتاجات والتوصيات

هدفت الدراسة الى التعرف على اهمية التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية عند منح القرار الائتماني ومن خلال تحليل بيا نا ت الدراسة يمكن القول بانه تم التوصل الى النتائج الاتية :

1- تبين من خلال الدراسة ان للتحليل المالي اهمية كبيرة في تشخيص عوامل القوة في القوائم المالية للشركات طالبة الائتمان .

2- تزداد اهمية نتائج التحليل المالي كلما تم ادخال الموظفين (مخولي الائتمان) في دورات متخصصة في مجال التحليل المالي .

3- وجود علاقة طردية بين الاعتماد على التحليل المالي للقوائم المالية للشركات طالبة الائتمان وبين قياس المخاطر الائتمانية قبل منح الائتمان .

4- تزداد أهمية التحليل المالي كلما كان اعدادها يتم من قبل كوادر بشرية مؤهلة ومدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي مع توفرالتجهيزات الالكترونية الحديثة .

5- تستطيع ادارة المصرف التنبؤ بوضع الشركات المقترضة من خلال الاعتماد على التحليل المالي .

6- وجود علاقة طردية بين تحليل رأس مال الشركات طالبة الائتمان وبين القرار الائتماني فكلما تمتعت هذه الشركات برأس مال قوي كلما انخفضت المخاطر الائتمانية مما يؤثر ايجابيا على القرار الائتماني .

7- تبين من خلال الدراسة إن التحليل المالي له أهمية كبيرة في تشخيص عوامل ضعف القوائم المالية للشركات طالبة الائتمان .

8- وجود علاقة طردية بين مدى مواكبة المصرف واستخدامه للأساليب الحديثة وبين تحديد المخاطر والمعوقات والثغرات التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المقترضة .

9- تبين نتائج التحليل إن إدخال الموظفين في دورات متخصصة في مجال التنبؤ بالفشل المالي يزيد من دقة القرارات الائتمانية التي تتخذها المصرف .

10- هناك علاقة وثيقة بين التحليل المالي وبين التنبؤ بالتغير المالي او الفشل المالي للشركات المقترضة عند فتح القرار الائتماني .

اما التوصيات . فقد تم التوصل الى مجموعة من التوصيات المتمثلة بالاتي:

1- ضرورة تطبيق التحليل المالي على القوائم المالية للشركات طالبة الائتمان عند اتخاذ القرار الائتماني

2- على المصارف التي تروم اتخاذ القرار الائتماني الاخذ بنظر الاعتبار عوامل الضعف التي تتضمنها القوائم المالية للشركات طالبة الائتمان .

3- ضرورة توفير الكوادر البشرية المتخصصة في مجال التحليل الائتماني في كل مصرف من المصارف التي تتعامل بمنح الائتمان .

4- ضرورة ان يراعي عند التعين الموظفين من ذوي الكفاءات والقدرات العالية والمختصين بمنح القرارات الائتمانية .

5- تشجيع المصارف عموما والمصارف في مدينة كركوك خصوصا على زيادة الاهتمام بالتحليل المالي بشكل عام والاهتمام بالعوامل ذات الاثر المباشر في تشخيص عوامل قوة وضعف القوائم المالية والتي تم عرضها سابقا .

6- ضرورة ادخال موظفي ومخولي الائتمان في دورات تدريبية وبشكل متواصل وذلك لمواكبة التطورات التي تحدث في مجال عملهم .

- المصادر:

1 – رضوان وليد العمار، 1997 ، اساسيات في الادارة المالية،ط 1، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان ، الاردن

2 – توفيق حسون ، بدون سنة، الادارة المالية ،بدون دار نشر، جامعة دمشق ، سوريا.

3 – خالد توفيق الشمري، 2010 ، التحليل المالي والاقتصادي ، دار وائل للنشر،عمان ، الاردن

4 – صادق الحسيني، 1998، التحليل المالي والمحاسبي، دار مجدولاي للنشر،عمان، الاردن.

5 – عدنان تايه وارشد فوائد التميمي ، 2008 ،التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة) ، دار الياوزي العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .

6 – محمد مطر ،2006 ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والئتماني ، ط 2 ،دار وائل للنشر،عمان ،الاردن.

7 – وليد زكريا صيام، 1994، تحليل ومناقشة القوائم المالية، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الاردن .

8 – ليد ناجي الحيالي ومحمد عثمان،1996 ، التحليل المالي، دار حنين ، عمان، الاردن.

9 – وليد ناجي الحيالي، 2009، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، أثراء للنشر والتوزيع ، عمان الأردن

10 – مفلح عقل ، 2000،مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ،ط 2،دار المستقبل للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن

11 – نور الدين خبابة, 1997،الادارة المالية , ط 1, دار النهضة العربية ,بيروت , لبنان.

12 – رامي هاشم الشنباري ،2006 ، التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين,رسالة ماجستير , جامعة العالم الأمريكية ,فلسطين.

13 – محمد مطر ،2006 ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ، ط 2 ،دار وائل للنشر،عمان ،الاردن .

14 – عبد المعطي رضا ارشيد ومحفوظ احمد جودة ،1999 ، إدارة الائتمان ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن .

15 – عبد العزيز الدغيم وماهر الأمين وإيمان الجرد ، 2006 ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري ، مجلة جامعة تشريق للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28 ، العدد 3 ،

16 – مدى استخدام التحليل المالي في اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية , 2009 ، ملتقى (منتديات) المحاسبين الأردنيين والعرب. www.aazs.net

المصادر الاجنبية :

1- Gup ,Benton E,(1983),principle of financial .management, John Wiley & Sons Inc, New York, U.S.A

2- Tuckey, Steve, (2000) , Is Dynamic Financial Analysis .Wave of Failure, Insurance Accounting, Vol. 11, Issue 15

م/ استمارة الاستبيان

تحية طيبة وبعد

تمثل استمارة الاستبيان هذه جزء من متطلبات إعداد البحث العلمي والموسوم **(دور واهمية التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي)** وتعد هذه الاستمارة مقياساً يعتمد لإغراض البحث العلمي ، وان تفضلكم بالإجابة المناسبة يسهم في الحصول على نتائج دقيقة بما يعزز تحقيق أهداف البحث علماً إن الإجابات تستخدم لإغراض البحث العلمي دون الحاجة إلى ذكر الاسم

مـــــع فائـــق الشكـــر والتقديـــر

ملاحظة:-

1- يأمل الباحث من شخصكم الكريم قراءة جميع العبارات بعناية اولا" ثم البدء بتأشير كل منها ضمن سلم الإجابة وبما يعبر عن موقفكم الدقيق.

2- يرجى الإجابة عن جميع الأسئلة لان ترك أي سؤال دون الإجابة يعني عدم صلاحية الاستمارة للتحليل .

3- ليس هناك إجابة صحيحة أو خاطئة . فنحن نطلب رأيكم الصريح والدقيق في السؤال المطروح بما يناسب الفقرة التي تؤيدها .

4- يرجى وضع علامة (√) في الحقل الذي يمثل وجهة نظرك .

المحور الاول : بيانات عامة

1- بيانات تتعلق بالمصرف
2- اسم المصرف
3- نشاط المصرف
ج – ملكية المصرف
1- بيانات تخص المبحوثين
أ- العمر : ( ) اقل من 30 سنة ( ) 30-39 ( ) 40-49 ( ) 50 سنة فاكثر
ب – الجنس : ( ) ذكر ( ) انثى
ج- التحصيل العلمي : ( ) دكتوراه ( ) ماجستير ( ) دبلوم عالي ( ) بكالوريوس ( ) دبلوم ( ) اعدادية ( ) اخرى
د- سنوات الخدمة : ( ) 1-5 سنة ( )5-10 سنة ( ) 10-15 سنة ( )15-20 سنة ( ) 20سنة فاكثر
5- العنوان الوظيفي :

المحور الثاني : بيانات تتعلق بالتحليل المالي وقرارالائتمان

ت	العبارات	لااتفق بشدة	لااتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة
1-	استخدام التحليل المالي يزيد من الثقة في القوائم المالية للشركات المقترضة					
2-	اعتماد ادارة المصرف بشكل اساسي على التحليل المالي يزيد من الثقة في القوائم المالية للشركات المقترضة					
3-	استخدام النسب المالية في تحليل القوائم المالية يزيد من الثقة في القوائم المالية للشركات المقترضة					
4-	وجود علاقة بين مؤهلات وقدرات محللي الائتمان ودرجة الاعتماد على التحليل المالي					
5-	تعطي ادارة المصرف قدراً كبيراً من الاهتمام بالتحليل المالي					
6-	وجود علاقة بين التحليل المالي للشركات المقترضة وقرار منح الائتمان					
7-	تستخدم ادارة البنك النسب المالية في قياس وتقييم ربحية وسيولة الشركات المقترضة					
8-	الاعتماد على التحليل المالي تعد من سياسة المصرف الداخلية					
9-	زيادة درجة المخاطر التي قد تتعرض لها المصرف دون الاعتماد على التحليل المالي					
10-	تقوم ادارة الائتمان في المصرف بمتابعة الائتمان الممنوح للمقترضين لتجنب المخاطر الناجمة عنه					
11-	مبادلة المعلومات بين البنوك عن الشركات المقترضة من شانه ان يساعد على تقييم حجم المخاطر					
12-	تجنب مخاطر التعثر من شانه ان يساعد الادارة في الوصول الى سياسة الائتمانية سليمة					

13 –	يساعد تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار ورفع مستواهم وكفاءاتهم في وضع اهداف وخطط سليمة وفق معايير ومقاييس نظامية					
14 –	تعد اكتشاف عوامل القوة للشركات المقترضة كافية لاتخاذ القرار الائتماني					

المحور الثالث: بيانات تتعلق باكتشاف عوامل القوة في القوائم المالية

ت	العبارات	لاتفق بشدة	لاتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة
1-	يتم الاعتماد على التحليل المالي لتشخيص عوامل قوة القوائم المالية للشركات المقترضة					
2-	الأعتماد على التحليل المالي للقوائم المالية للشركات الطالبة الائتمان يؤدي الى قياس المخاطر الائتمانية قبل منح الائتمان					
3-	تعتمد ادارة المصرف على التحليل المالي كاساس للتنبؤ بالوضع المالي للشركات المقترضة					
4-	قيام المصرف بالتحليل المالي والدراسات الكافية التي تسبق عملية منح الائتمان تؤدي الى تقليل تفاقم ازمة الديون والتسهلات الائتمانية المتعثرة					
5-	تستخدم ادارة البنك النسب المالية في قياس وتقييم ربحية وسيولة الشركات المقترضة					
6-	ضرورة ادخال الموظفين في دورات متخصصة في مجال التحليل المالي					
7-	يعد تحليل راس مال الشركات طالبة الائتمان من اهم اسس منح الائتمان فكلما تمتعت هذه الشركات براس مال قوي كلما انخفضت المخاطر الائتمانية					
8-	تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل سوف تخلق القدرة لدى ادارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم					
9-	يعتمد التحليل المالي السليم على توفر الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي وتوفير التجهيزات الالكترونية الحديثة					

المحور الرابع : بيانات تتعلق باكتشاف عوامل الضعف في القوائم المالية

ت	العبارات	لاتفق بشدة	لاتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة
1-	يتم الاعتماد على التحليل المالي لتشخيص عوامل ضعف القوائم المالية للشركات المقترضة					
2-	يتم اعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المقترضة					
3-	وجود لجنة في المصرف مسؤولة عن تحديد المخاطر وعوامل الضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة					
4-	مدى مواكبة المصرف لاساليب الحديثة في التحليل المالي التي تتيح التعرف على مخاطر ومعوقات في القوائم المالية للشركات المقترضة					
5-	تعد تشخيص عوامل الضعف والمعوقات في القوائم المالية للشركات المقترضة كافية لاتخاذ قرار بعدم منح الاثمان					

6-	استخدام النسب المالية في قياس مواطن الضعف للشركات المقترضة					
7-	اعتماد ادارة المصرف على التحليل المالي كاساس للتنبؤ بالتعثر المالي او الفشل المالي					
8-	ادخال الموظفين في دورات متخصصة في مجال التنبؤ بالفشل المالي					
9-	تستطيع ادارة المصرف التنبؤ بوضع الشركات المقترضة بدون استخدام تحليل مالي					